

٤
 اول قال شيخ الاسلام **ولي هذا القول مال عامة المتأخرين** رحمهم الله تعالى
 انتهى **وقول الاكل** لانه عبادة بدنية يعني من حيث الوقوف والطواف
 والسعي **والافوه عبادة** مالية ايضا من حيث اشتراط الاستطاعة ووجوب
 الاجرية بارتكاب محظوراته كما قاله الزبيلي رحمه الله تعالى وهذا نص لا يحل بقوله
 رحمه الله بعد هذا هو مركب من المال والبدن **وكذا قال** الزبيلي ايضا العبادة
 بدنية والمال شرط للوجوب انتهى **ثم قال** الاكل قالوا بعض الغرور ظاهرة في
 هذا اي فيما قاله محمد وسئل عليه جمع من المتأخرين صوم الاسلام والاسبياني
 وقاضي خان حتى نسب شيخ الاسلام هذا الاصحابنا فقال على قول اصحابنا اصل
 الحج عن المأمور ومختار شمس الائمة السرخسي وجمع من المتأخرين رحمهم الله تعالى
 انه يقع عن الأمر **وهو ظاهر الذهب** ويتشهد بذلك الاثر من السنة **ومن**
الذهب بعض الغرور انتهى **واقول** يتا مل في عد الكمال رحمه الله قاضي خان
 من القايلين بان الحج يقع عن المأمور **لما قدمناه** من التصحيح قاضي خان بقوله
 وقال بعضهم يقع الحج عن المحجوج عنه وهو صحيح لان الاثار تدل عليه الاخره ::
 فقاضي خان من القايلين بوقوع الحج عن الامر كما احتار بتبصيره في فتاواه ::
 مستد لابلان رويها كما علمته **وهي كروي البخاري** رضي الله عنه عن
 ابن عباس رضي الله عنهما ان امرأة من جهينة جاءت الى النبي صلى الله
 عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان لي نذرت ان حج فانت قبل ان حج افاج
 عنها قال صلى الله عليه وسلم نعم حجني عنها ارايت لو كان على امك دين كنت
 قاضيته عنها قالت نعم قال فاقضوا الذي له تعالى فان الله احق بالوف
 انتهى **وكما قال** الكمال رحمه الله تعالى فن الاثار حديث الخنعية وهو ان امرأة
 من خثعم قالت يا رسول الله ان فريضة الله تعالى في الحج على عباده ادركت ابي
 شيخا كبيرا لا يشيت على الرحلة افاجج عنه قال نعم فتفق عليه **فقد اطلق**
 على فعلها الحج لكونه عنه **وكذا** قوله عليه السلام للرجل حج عن ابيك واعتمر رواه
 ابو داود والنسائي والترمذي وصححه **واما الفروع** فان المأمور لا يسقط عنه
 حجة الاسلام بهذه الحجة التي لم يخالف الامر فيها فلو كانت عنه لسقطت اذ الغرض
 الحج عن الامر

الكلام على الزيادة
 قول من قال بوقوع
 الحج عن الامر

الفروع المؤيد
 القول من قال بوقوع
 الحج عن الامر

باعتبار المعنى لصحة الحج عن المستاجر تنبيه علمنا وقوع الحج عن الأمر وهو الصحيح
 لما قال قاضي خان اذا حج عن الميت بامر هل يسقط الحج عن المحجوج عنه اختلفوا
 فيه قال بعضهم لا يقع الحج عن المحجوج عنه ويكون له ثواب النفقة **لا غير قلت**
 وسنذكر انه مع ذلك يسقط عن الامر اصل الحج انتهى وقال بعضهم يقع عن المحجوج
 عنه وهو الصحيح لان الاثار تدل عليه **ولهذا** الترتيب النية عن المحجوج عنه
 ويكون له ثواب النفقة ويذكره الحاج في التلبية فيقول اللهم اني اريد الحج فيسره
 لي وتقبله مني ومن فلان وسئل الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
 عن هذا فقال ذلك معلق بمنية الله تعالى كما قال محمد رحمه الله انتهى **وقال**
 الكمال رحمه الله ثم اختلف ان يقع الحج عن الامر وعن المأمور فعن محمد رحمه الله
 تعالى عن المأمور **بنا وعلي** انه اقيم الانفاق على الحاج مقام نفس الفعل شرعا
 كالنية الغائي اقيم الاطعام في حقه مقام الصوم **والمراد** بقول الكمال بناء على
 انه اقيم الانفاق الحج يسقط اصل الحج عن الامر بالانفاق لعجزه عن ادائه المحجوج
 وقع الحج عن المأمور **بوضحة** قول الامام النسي في الكافي وعن محمد ان الحج يقع
 عن الحاج والمحجوج عنه ثواب النفقة **لان الحج عبادة بدنية** ولا تجري النيابة
 في ذاتها لكن الواجب عليه انفاق المال في الطريق واداء الحج فاذا عجز عن
 الاداء ما قدر عليه وهو انفاق المال في الطريق فلزمه دفع المال لينفقه
 الحاج في الطريق وصار الانفاق قايما مقام الافعال عند العجز كما اقيم الغدا
 مقام الصوم في حق الشيخ الغائي انتهى **وكذا بوضحة** قول الشيخ اكل الدين في العنا
 وعن محمد ان الحج يقع عن الحاج يعني المأمور وللامر ثواب النفقة وصار انفاق
 المأمور كنفاق الامر بنفسه ولكن يسقط اصل الحج عن الامر لانه عبادة
 بدنية حصل العجز عن فعله وكلما كان كذلك قام الانفاق فيه مقام الفعل ::
 كالشيخ الغائي فانه لما عجز عن الصوم قام الغدية مقام الصوم والحاقه بالعدية
 بطريق الدلالة لا بطريق القياس لانها اي الغدية تثبت في حق الغائي بخلاف
 القياس فلا يقياس عليها غيرها **ووجه الدلالة** ان الانفاق لما قام مقام
 الصوم وهو عبادة بدنية تحضة فلان يقوم فيما هو مركب من البدن والمال
 اولي

اداء الحج للمأمور
 قبل ثوابه عن الامر
 ان ثواب النفقة
 سقط

الحج يقع عن المأمور
 وان سقط الحج عن
 الامر